**مداخلة العراق في الجلسة الثانية للفريق العامل الحكومي مفتوح العضوية المعني بوضع اطار تنظيمي دولي بشأن تنظيم ورصد ورقابة أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة**

**السيدة الرئيسة**

بداية نقدم التهنئة لانتخابك مقرراً ورئيسياً لعمل الفريق، ونرحب بانعقاد الدورة الثانية للفريق العامل الحكومي مفتوح العضوية المعني بوضع اطار تنظيمي دولي بشأن تنظيم أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، والذي سيقدم اضافة الى النقاشات المعمقة السابقة التي قام بها الفريق العامل السابق رؤية أوضح للتوصل الى وضع اطار ملزم قانوناً، ويرحب العراق بدعوة الخبراء واصحاب المصلحة المعنيين للمشاركة في الدورة الثانية الحالية.

إن أهداف ومبادئ الاطار التنظيمي المشار اليهما في وثيقة النقاش وما تضمناه من عناصر تشكل أهمية وركيزة يمكن البناء عليها بما يضمن الاحترام الكامل لحقوق الانسان، وان العراق وهو جزء من وثيقة مونترو لديه تشريع وطني صدر عام 2017 ينظم عمل الشركات الأمنية، والذي عرف هذه الشركات بتلك التي تقوم بتقديم خدمات الحماية الأمنية لمن يطلبها من الاشخاص الطبيعيين والمعنويين، ويهدف القانون الى تنظيم عمل الشركات الأمنية الخاصة سواء كانت عراقية ام اجنبية، وعلى اثر ذلك استحدثت وزارة الداخلية مديرية شؤون الشركات الأمنية الخاصة، والتي تتولى مهمة منح اجازات ممارسة العمل، ومراقبة عمل هذه الشركات، ومن ضمنها مراقبة طرائق توظيف الاشخاص فيها وأهمية ان يكونوا على المام كامل بمبادئ حقوق الانسان وما تضمنته الاتفاقيات الدولية بهذا الشأن.

ومن هذا المنطلق فإن العراق يؤكد على هدف ضمان عدم تأثر حقوق الافراد سلباً بأنشطة الشركات العسكرية والأمنية، وذلك من خلال وجود الية لمراقبة عمل هذه الشركات وبما يضمن المساءلة عن الانتهاكات، وجبر الضرر، وبما يضمن الاحكام الرادعة في حالة اخلال تلك الشركات بواجباتها، كما ان العراق يؤكد على أهمية احترام سيادة الدول في أي وثيقة في هذا الإطار، والتوصل الى تعريف واضح ويحظى بتوافق الآراء للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.